www.kassioun.org

الخميس 8 أيار 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

«إصدار خاص»

إصدار خاص - صفحتان ● مجاني ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

المحرر السياسي

الطائفية دائماً قناعٌ لشيء آخر

يمكن لمن يدرس الصراعات الطائفية والدينية عبر التاريخ، ليس في منطقتنا فحسب، بل وفي العالم بأسره، أن يصل إلى استنتاج واضح هو أن هذه الصراعات كانت دائماً غطاءً وقناعاً لصراعات أخرى أعمق، ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية.

ينطبق هذا الأمر على حرب الفلاحين في ألمانيا عام 1524–1525، وعلى حرب الثلاثين عاماً 1618–1648 التي راح ضحيتها 8 ملايين إنسان بوصفها حرباً بين طائفتين هما البروتستانت والكاثوليك، ولكن الحقيقة أنها كانت حرب سيطرة وسيادة قادتها من الطرفين نخبٌ لا علاقة لها بالدين، وإنما استخدمته واستخدمت عامة الناس عبره لتثبيت سيادتها ونهبها.

ينطبق الأمر أيضاً على الحروب التي لا تنتهي بين باكستان والهند، والتي زرع بذرتها الاستعمار البريطاني، وما يزال يعمل على استخدامها حتى اليوم في إضعاف كل من الدولتين، بل ويتم استخدامها حالياً لرفع التوتر في أهم منطقة من مناطق مشروع الحزام والطريق الصيني.

في سورية عام 1860 جرت مذبحة ضد المسيحيين في دمشق وتحديداً في سوق القيمرية. من حيث الشكل، بدت المذبحة ذات بعد ديني طائفي. دارسو التاريخ يعلمون الآن، وبشكل موثق باعترافات واضحة من الفرنسيين، أنهم هم من حرضوا ودفعوا الأموال لوالي دمشق في حينه، لكي يرسل من يقوم بهذا الفعل الوحشي بحجج طائفية ودينية، ولماذا؟ ببساطة لأن دودة القز في مناطق مختلفة في العالم، وضمناً في فرنسا، كانت تعاني من وباء شلّ إنتاجها من الحرير، وأصبحت دودة القز في الشام أهم منتج للحرير في العالم وبات من الضروري نقلها ونقل الحرفيين الماهرين العاملين بها خارج دمشق وباتجاه لبنان ثم ليون الفرنسية من أجل احتكار الأرباح الكبيرة لهذه الصناعة، وتصادف أن العاملين بهذه الصناعة في الشام كانوا من المسيحيين...

في لبنان والعراق، جرت حروب طائفية دموية فظيعة، وكان من نتيجتها أن تحول أمراء تلك الحروب إلى زعماء سياسيين، وتحول ضحايا تلك الحروب إلى شعوب مقهورة منهوبة عاجزة...

الأمثلة أعلاه ليست إلا غيضاً من فيض، وكلها تتقاطع في أن كل صراع طائفي، هو دائماً ضد مصلحة عامة الناس من كلا الطرفين المتحاربين والفقراء على وجه الخصوص، وضد مصالح بلادهم، ولمصلحة حفنة من تجار الدماء من كل الأطراف..

البحث عن «المكرمات» أم إعادة إقلاع الاقتصاد الوطني؟

نقلت وكالة رويترز أنباءً عن نيّة قطرية لتمويل رواتب الموظفين المدنيين في جهاز الدولة السوري، وذكر المصدر ذاته، أن قرار الدوحة جاء بعد موافقة من الولايات المتحدة ولم يكن بالإمكان أن تخطو قطر في هذا الاتجاه دون موافقة أمريكية، ما يعيد التأكيد على فكرة بسيطة هي أنه من غير الممكن ولا المنطقي إبقاء سورية والشعب السوري رهناً للضوء الأخضر الأمريكي، والذي يمكن أن يأتي ويمكن ألا يأتي... وإنْ كان القرار القطري من شأنه أن يخفف الضغوط الاقتصادية الكبيرة التي تعاني منها سورية حالياً إلا أنّه لا يمكن أن يكون مخرجاً ولا يمكن بأي حال من الأحوال رهن حياة السوريين بالمواقف الغربية المتذبذبة والقائمة على فكرة الابتزاز السياسي، فمع كل تمويل من هذا النمط تأتي جملة من المطالب التي لا تخدم مصلحة السوريين العميقة، فسورية اليوم بحاجة إلى مشروع وطني حقيقي جامع يقوم على ضرورة إعادة إقلاع الاقتصاد الوطني والذي يستحيل البدء فيه إلا عبر إنجاز توافق وطني تنتج عنه خارطة طريق تركّز على تسخير الطاقات والإمكانيات المتاحة لا بهدف تمويل المصاريف الجارية بل بهدف إعادة بناء اقتصاد حقيقي يضع انتشال السوريين من فقرهم هدفاً أسمى له.

إعادة استنساخ تجارب الماضي!

يكثر الحديث اليوم عن ضرورة إطلاق عملية لإعادة إعمار سورية أشبه بخطة مارشال في أوروبا، وكثيراً ما يتلقى الناس هذا بحماس مرتبط بتجربة خطة الإعمار الشهيرة في أوروبا، ما يدعونا لوضع بعض الأفكار الضرورية للتمييز وتفنيد مدى إمكانية إعادة هذه التجربة في سورية.

لم يكن بإمكان المشروع الأمريكي للهيمنة على العالم بعد الحرب العالمية الثانية أن يتم دون خطة الإعمار الأمريكية لأوروبا، لكن الولايات المتحدة كانت تملك المصلحة والإمكانية للقيام بمشروع هدفه الأساسي إعادة بناء أوروبا بما يخدم المصالح الأمريكية ويثبّت علاقات التبعية مع ضرورة إنجاز مشروع قادر على مجابهة القدرة الاقتصادية الهائلة للدول الاشتراكية في حينه، وكان المطلوب أمريكياً في حينه تنفيذ مشروع يضمن مستوى مرتفعاً من الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في دول أوروبا الغربية لخلق نموذج منافس للنموذج الاشتراكي، وبعيداً عن تقييم التجربة ونتائجها نرى اليوم أن حسابات أمريكا تختلف كل الاختلاف، وتحديداً في منطقتنا التي تعتبر سورية جزءاً أساسياً منها، فإن كانت واشنطن عملت لعقود على نشر الفوضى وتغذيتها، فذلك لا يمكن أن ينقلب بين ليلة وضحاها إلى مشروع تنموي حقيقي، بل يبدو أي حديث عن مشروع غربي لإعادة إعمار سورية أشبه بمشروع شكلي، فإعادة لإعمار سورية اليوم تحتاج إلى ضخ استثمارات كبيرة في البنية التحتية لا فقط لإعادة بناء شبكة تربط سورية بالخارج بل أيضاً وقبل كلّ شيء يجب التركيز على بنية تحتية تستطيع تخديم مشاريع اقتصادية داخل البلاد وتربط مناطقها بأعلى المعايير، فالغرب كان يرى تاريخياً أن هدف مشاريع البنية التحتية هو بناء طرق لنقل الخامات إلى الخارج وترسيخ علاقات التبعية بدلاً من كسرها.

نقاش إعادة الإعمار في سورية يحتاج قراءة وطنية عميقة تستند إلى الإمكانيات المتاحة ووضعها على الطاولة لاختيار ما يناسبنا ولا يجب أن ينطلق من تجاهل قدرات الشرق والمصالح المشتركة بين سورية والعمق الآسيوي هذا بالإضافة إلى أن السيولة المطلوبة اليوم لإنجاز مشاريع بهذا الحجم ليست متوفرة لدى الغرب؛ فالولايات المتحدة أنفقت ما يقدر بـ 150 مليار لإعادة إعمار أوروبا واستطاعت حصد منافع اقتصادية مضاعفة في العقود اللاحقة أما اليوم لا يمكننا التعويل على الغرب المأزوم لتنفيذ مشاريع حقيقية ونرى دليلاً على ذلك إذا ما نظرنا إلى مشاريع إعادة الإعمار الغربية في العراق ولبنان التي لم تتحول أبداً إلى أساس لمشاريع تنموية حقيقية.

ماذا بعد الساحل، جرمانا، صحنايا، والسويداء؟

هدأت الأمور قليلاً في جرمانا وصحنايا والسويداء. ويمكن القول إن موجة جديدة من العنف والقتل والاقتتال والفوضى، قد مرّت، رغم أنها تركت وراءها الكثير من الضحايا والخسائر والآلام في جسد شعبٍ لم تشفَ جراحه القديمة بعد.

قبل هذه الموجة، كانت الموجة المرعبة للجرائم والانتهاكات التي جرت في الساحل السوري، والتي تحولت إلى جرح مفتوح ووصمة عار وندبة لن تزول ببساطة من الجسد السوري المنهك.

في كلتا الموجتين، كان المشترك أموراً أربعة:

أولاً: الخطاب والسلوك الطائفي والتحريضي بوصفه مشعلاً للفتنة ومغذياً لها.

ثانياً: لعب السلوك الرسمي المحابي للنزعات التحريضية، والمتباطئ في ضبط الأمور على الأرض، دوراً سلبياً في تعميق الأزمات.

ثالثاً: لعب سلوك بعض «النخب» الطائفية، وخاصة منها من طالب بالحماية الدولية والتدخل الخارجي، دوراً مكملاً ومساعداً في عملية التحريض والاقتتال ذي الطبيعة الطائفية.

رابعاً: التدخل «الإسرائيلي» المعلن وغير المعلن، كان عاملاً مشتركاً وثابتاً ضمن كل الأحداث التخريبية التي جرت. وتجلى هذا التدخل عبر أشكال معقدة وعديدة، ابتداءً من وسائل التواصل الاجتماعي، ومروراً بالاختراقات التي راكمها الصهيوني ضمن كل الأطراف، ووصولاً إلى التدخل العسكري والسياسي المباشر عبر الدعوة لتقسيم سورية، بل وحتى إنهائها كوحدة جغرافية سياسية.

خامساً: لعب السوريون العاديون، من كل الأديان والطوائف، الدور الأهم في إطفاء نار الفتنة، وفي تحكيم العقل والخطاب الوطني الجامع، وأظهروا درجات متقدمة من الوعي تصلح مرجعاً ومعلماً لمن يرغب في الحفاظ على البلاد ووحدتها وسيادتها.

والآن، وقد جرى ما جرى، يبقى السؤال هو ما التالي؟ وما الذي يمكن أن يجري؟ وهنا يمكن تسجيل النقاط التالية:

أولاً: واهمٌ من يظن أن محصلة الأحداث التي جرت خلال الشهرين الماضيين، هي تمكينٌ إضافي لأي قوة من القوى على الساحة السورية، بما فيها السلطة القائمة. الحقيقة هي أن ما جرى أضعف كل الأطراف السورية على الإطلاق، وزاد من قوة وتأثير التدخلات الخارجية.

ثانياً: هذه الأحداث ستتكرر بالضرورة، في المناطق نفسها أو في مناطق أخرى، وبصورة أشد خطورةً، ما لم يتم الانخراط سريعاً في حلول جذرية تمنع تكرارها؛ أي أن الفوضى ستبقى سيدة الموقف ما لم يتم الاتجاه سريعاً نحو عمل حقيقي لتوحيد الشعب السوري على أساس مصالحه المشتركة، وبعيداً عن تقسيمه على أسس طائفية وقومية ودينية.

ثالثاً: النافذة الزمنية أمام الإجراءات اللازمة لتوحيد السوريين ومنع الاحتمالات الخطرة بما فيها التقسيم، ليست مفتوحة وليست كبيرة. وينبغي استثمارها سريعاً عبر العمل من أجل مؤتمر وطني عام يحقق تمثيلاً فعلياً للسوريين، كل السوريين، وتنتج عنه حكومة وحدة وطنية شاملة ووازنة تقود البلاد موحدة أرضاً وشعباً إلى بر الأمان.

التوازن الدولي ودور الداخل السوري

السعي الدائم لفهم التوازن الدولي المحيط بسورية هو مسألة أساسية وضرورية لوضع برامج سياسية قابلة للإنجاز، لكن أهمية هذا الفهم لا تلغي بحال من الأحوال ضرورة إدراك حجم الطاقات الكامنة في الداخل والتي يمكن إذا ما جرى توجيهها في المسار الصحيح أن تتحول إلى محرّك جبار يسير بنا على مسار التاريخ الصحيح، فالانطلاق من أن دورنا ينحصر بمراقبة ما يجري حولنا من شأنه أن يدخلنا مجدداً في حالة من الركود والانتظار، فإذا ما قيمّنا الشهور القليلة الماضية يمكننا القول إن قوى الداخل أدّت دوراً أساسياً في لجم الفوضى وكانت تجمعات محلية في المناطق والأحياء والمدن تنزع فتيل التفجير المحدق بنا، فمئات البيانات التي صدرت لم تكن مجرّد أوراق بل عكست نشاطاً داخل المجتمع لم يجد بعد أشكالاً أخرى للتعبير عن ذاته، ولكن الواقع يثبت أن قوى واسعة في المجتمع السوري تعمل ليلاً نهاراً على بناء التوافقات وتستند في ذلك إلى رصيد كبير يعود في جذوره إلى نشوء سورية التي نعرفها اليوم، وإن كان هذا الإرث الكبير قد جرى تهميشه لعقود، فإنه عاد اليوم بقوة ليس فقط عبر استحضار للماضي بل كمحاولة جادة لإعادة إنتاج تجربة تاريخية طويلة يرى فيها السوريون طريقاً للخلاص.

تبدو الأصوات الناشزة اليوم مرتفعة وتغطي مساحة كبيرة من وسائل التواصل الرقمي لكنّها ورغم خطورتها تنبّه العقلاء لضرورة انخراطهم وممارسة دورهم الوطني، ولن يمضي وقت طويل حتى تدرك هذه الشرائح في المجتمع أنّها تعمل لهدف واضح وتدرك أنّها أمام استحقاق يخرجها من كونها مبادرات مناطقية لتأخذ شكلاً وطنياً عاماً، فما الفارق بين أولئك الذين عملوا على التهدئة في الساحل ووقف الجرائم الطائفية وبين من عمل في دمشق للحفاظ على السلم الأهلي أو التيار الواسع في الجنوب السوري الذي يعمل على تأريض أيّ محاولة لجر المنطقة لاقتتال طائفي؟ كل هذه المبادرات الأهلية تنطلق من فكرة جوهرية واحدة وهي وحدة الشعب السوري وحجم المصلحة المشتركة في الحفاظ على هذه الوحدة، كل هؤلاء هم جزء من تحالف سياسي ومجتمعي عريض لم يدرك ذاته بعد، ولكنه ينضج أسرع مما قد يبدو ظاهرياً.

ما الذي يعنيه التغول على كرامة الناس وحرياتهم؟

تمارس فئات وعناصر رسمية أو شبه رسمية، تغولاً متزايداً على حريات الناس وكراماتهم، وفي مناطق متعددة من البلاد، وكل ذلك باسم «الدين»، ابتداءً من التضييق على النساء، ومروراً بمحاولات صياغة «الأخلاق العامة» انطلاقاً من تفكير محدد ضيق يعيد إلى الذاكرة المشاهد التي رافقت سيطرة داعش على الرقة وغيرها من المناطق السورية. وترى هذه الفئات في عموم الشعب السوري، بكل طوائفه ومذاهبه وأديانه ومعتقداته، شعباً ضالاً جاهلياً ينبغي إعادته إلى «جادة الصواب» ليس بالدعوة فحسب، بل وبالقسر، وبالعصا، وبقوة السلاح!

وحتى اللحظة، لا يتم تبني أي من هذه التصرفات بوصفها سياسات رسمية تتبعها الحكومة، وفي بعض الأحيان، وحين تجري حوادث فاقعة في تغولها على كرامة الناس، يجري اعتبارها أحداثاً فردية، وتقديم وعود بمحاسبة مرتكبيها، دون أن تحدث محاسبة شفافة وفعلية وعلنية، بل وفي بعض الأحيان يعود المرتكبون للظهور بفيديوهات مستفزة للإعلان عن أنفسهم، وعن أنهم لم يطلهم أي أذى، وأنهم ماضون فيما يفعلون...

إذا تركنا جانباً كل المبادئ الخاصة بالكرامة الإنسانية وضرورة صونها واحترامها، والتي من المفترض أن تكون قيمة عليا في سورية ما بعد الأسد، وناقشنا الموضوع من زاوية براغماتية بحتة، فإن من الممكن تسجيل الأفكار الأساسية التالية:

أولاً: محاولة سوق المجتمع بالعصا، وإرغامه على انتهاج طرق تفكير محددة، من شأنه أن يعزز هشاشة هذا المجتمع، وأن يرفع مستوى الطائفية والأحقاد والمظالم ضمنه، ما يهدد وحدته ووحدة البلاد واستقرارها وسلمها الأهلي.

ثانياً: كل سلوك قسري ذي طبيعة طائفية، وخاصة في حال كان ذا خلفية متطرفة وتكفيرية، من شأنه أن يعزز من التدخلات الخارجية في البلاد، وأن يضعفها أكثر، ويضعف ليس فقط المجتمع، ولكن السلطة أيضاً، سواء بسواء.

ثالثاً: ما يسمح لأي سلطة من السلطات بالبقاء والاستمرار هو مدى الرضا الاجتماعي عنها، والرضا له مركبات اقتصادية وديمقراطية ووطنية، وحين لا يتم تحقيق أي تقدم جدي في أي من هذه المجالات، يتركز الجهد الأساسي في البحث عن الإنجازات الشكلية لتكوين عصبية محددة وظيفتها حماية السلطة... هذا النوع من العصبيات يضع السلطة شيئاً فشيئاً في مواجهة المجتمع.

رابعاً: أخلاق الناس انعكاس للواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه؛ فمن يريد تحسين أخلاق مجتمع من المجتمعات، عليه أن يركز جهوده على تحسين الصناعة والزراعة والتعليم والصحة، عليه أن يؤمن فرص العمل، ويبني المستشفيات والمدارس والجامعات، ويعزز البنى التحتية... وعليه أن يعيد توزيع الثروة لمحصلة المجتمع، بحيث يتجاوز شيئاً فشيئاً آفات الفقر والجهل. وبهذا المعنى، فإن التركيز على استحضار العصبيات الطائفية والقبلية هو في جوهره هروب من إنجاز الاستحقاقات الوطنية والاجتماعية التي ينتظرها الشعب السوري بأسره بعد عقود طويلة من القمع والقهر والنهب...

للتواصل مع حزب الإرادة الشعبية في جميع المحافظات وللاشتراك في جريدة قاسيون.. الرجاء الاتصال بالأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0937847921
السويداء	كنان دويعر	0992469336
دمشق وريفها	محمد عادل اللحام منظمة الشباب	0944484795 0933060528

حمص	حسن المصري	0932515122
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581
طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور ابوحامضة	0947360151

دير الزور الرقة	زهير المشعان	0932801133
الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639

أو عبر الرقم الموحد 0932406770